وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت
University Center El-Wancharissi of Tissemsilt - Algeria

مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

مجلة علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة

تصدر عن
مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المجلد 03 العدد 01 - ديسمبـــر 2020

الترقيم الدولي المعياري للدورية : ISSN: 2710-8589
الترقيم الدولي المعياري للدورية الالكتروني: E-ISSN : 2716-8743
الإيداع القانوني : ديسمبر 2018

الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

مجلة

تصدر عن

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت

الـمجلد 03 العدد 01

ديسمبر 2020

revue.mesd@gmail.com

http://www.cuniv-tissemsilt.dz/index.php/mesd/

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602

الترقيم الدولي المعياري للدورية : ISSN: 2710-8589

الترقيم الدولي المعياري للدورية الالكتروني: E-ISSN : 2716-8743

الإيداع القانوني : ديسمبر 2018

المـــــدير الشـــرفي للـمجـــلة

أ. د. عيســـــاني أحمد مدير المركز الجامعي تيسمسيلت

مدير ورئيس تحرير المجلـــــــــة

د. ألعيداني إلياس، المركز الجامعي تيسمسيلت

نائب رئيس التحرير

د. صلاح محمد ، المركز الجامعي تيسمسيلت

رئيس لجنة القراءة

د. سماعيل عيسى، المركز الجامعي تيسمسيلت

أعضاء هيئة التحرير

د. محمودي أحمد / د. محي الدين محمود عمر / د.بوزكري جيلالي

أعضاء اللجنة العلمية

د. صالح هاني عبد الحكيم إسماعيل	جامعة طيبة بالمدينة المنورة
أ. د لعلاوي عمر	المدرسة العليا للتجارة.
أ. د راتول محمد	جامعة الشلف
ا د عبد الحفيظ دحية	المدرسة العليا للتجارة.
د كمال لخريف	جامعة ابن زهر المغرب
ا د ثابتي حبيب	جامعة معسكر
د سيد علي كمال كايا	Business School Toulouse
ا د كمال رزيق	جامعة البليدة
أ.د الطاهر أحمد محمد علي	جامعة القصيم (المملكة العربية السعودية)
د. أحمد عبدالصبور الدلجاوي	كلية الحقوق -جامعة أسيوط
د. حكيم براضية	جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية
د.عماد الدحيات	جامعة الامارات العربية المتحدة
أ. نسرين موسى أحمد أحمد؛	جامعة أم درمان الأهلية (السودان)
د عبد الله سراج	(المملكة العربية السعودية)
د همام القوصي	جامعة حلب - الجمهرية العربية السورية

د. سلطان عبد الرحمن فتحي	الجامعة التقنية الشمالية -العراق-
د. نشأت ادوارد	معهد الادارة والحاسبات ونظم المعلومات مصر
ا.د.سعاد هادي حسن الطائي	جامعة بغداد
د وكيل عمار	جامعة سلطان قابوس عمان
أ.د/ رحاب يوسف	مصر
أ د. عبد السلام مخلوفي	جامعة بشار
ا د عدالة العجال	جامعة إبن باديس مستغانم
د. عمر محي الدين محمود	المركز الجامعي لتيسمسيلت
د. عيسى سماعيل	المركز الجامعي لتيسمسيلت
د. عبدالحق القينعي	جامعة البليدة
د. محمودي أحمد	المركز الجامعي لتيسمسيلت
د. بوزكري الجيلالي	المركز الجامعي لتيسمسيلت
د. نذير بوسهوة	جامعة يحي فارس بالمدية
د. زهير طافر	جامعة بشار
د. علي العبسي	جامعة الوادي
د. محمد صلاح	المركز الجامعي لتيسمسيلت
د. هزرشي طارق	جامعة الجلفة
د. زياني عبد الحق	جامعة ابن خلدون تيارت
د. خيرة مجدوب	جامعة ابن خلدون تيارت
د. مداح لخضر	جامعة الجلفة
د. روشو عبد القادر	المركز الجامعي لتيسمسيلت
د. مخوخ رزيقة	جامعة المسيلة
د. حمزة مزيان	جامعة الشلف
د. حسيني إسحاق	جامعة معسكر
د. قسول فاطمة الزهراء	جامعة خميس مليانة

أولا: التعريف بالمجلة.

مجلة " الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة " مجلة أكاديمية علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة، تصدر عن مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي تسمسيلت، وتتناول القضايا والموضوعات بمجال علوم التسيير والتجارية والدراسات الاقتصادية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام المتزايد بالبحث العلمي والتعليم الجامعي بالمركز الجامعي تيسمسيلت، عن طريق نشر الدراسات الجادّة والمتميّزة ذات الطابع الاستراتيجي في مجال إدارة الاعمال والتسويق والدراسات الاستراتيجية بالإضافة إلى الدراسات الاقتصادية الكمية والمتخصصة، على أن تستند الدراسات المنشورة إلى معايير نشر علمية دقيقة وذلك بمشاركة أبرز الأكاديميين والباحثين في الجزائر والعالم العربي وباقي دول العالم.

ثانيا: أهداف المجلة.

- تسليط الضوء بشكل علمي على المواضيع والقضايا ذات الطابع الاقتصادي البحت الخاص بالجزائر وباقي دول العالم.
- تشجيع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية وباقي الجامعات في دول العالم، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم وإنتاجاتهم العلمي.
- الإسهام في إثراء البحث العلمي في مجالات علوم التسيير والعلوم التجارية والاقتصادية، من خلال نشر البحوث والدراسات النظرية، الكمية والميدانية.
- استشراف القضايا المستقبلية المرتبطة الجزائر، والدول العربية، وبقية دول العالم.
- التركيز على الدراسات الاستراتيجية الآنية، والمواضيع الحديثة المحتملة في مختلف اهتمامات الباحثين المنتمين للمجلة وغيرهم من الباحثين عبر مختلف أنحاء الوطن والعالم.
- الإسهام في نهضة التعليم الجامعي وتطويره في الجزائر والعالم العربي.
- إطلاق طاقات الإبداع والتنافس العلمي، وفتح المجال أمام البحوث الأكاديمية الحقيقية.
- دعم المكانة العلمية والأكاديمية للمركز الجامعي تيسمسيلت وتوسيع آفاق البث العلمي.

مـــحتويات العـدد

عنوان المقال	المشاركين	مؤسسة الانتماء	الصفحة
النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: تحقيق علاقة أوكن	أ. صحراوي جمال الدين/ جامعة معسكر أ.د عدوكة لخضر/ جامعة معسكر		22-08
أثر الشراكة في نتائج الاعمال: دراسة تطبيقية على شركة كابلات جياد السويدي	د. ابو محمد الطاهر احمد محمد علي / جامعة القصيم المملكة العربية السعودية د. ابو مصعب موسى محمد يعقوب / جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا		47-23
Le leader d'opinion en marketing	Sayaj fatima / university center of ghelizane		62-48
واقع جودة الخدمات الصحية في العيادات الخاصة (دراسة حالة مصحة طب العيون نور وسارة بعين وسارة)	مكي الحاج / المركز الجامعي تيبازة حواس مولود / جامعة الجزائر 03		81-63
دور الأنشطة الاقتصادية المنزلية في مواجهة أزمة جائحة كوفيد- 19 في الجزائر	بلحاجي خديجة / جامعة الشلف قلش عبد الله / جامعة الشلف		102-82
مقالع الحجارة محرك أساسي للاقتصاد، ومدمر حقيقي للبيئة حالة جماعة تغرامت بإقليم الفحص-أنجرة (المغرب)	أقنين نبيلة / جامعة عبد المالك السعدي - المغرب أردة إلياس / جامعة عبد المالك السعدي - المغرب		118-103
التحضر الجبائي في الجزائر: الواقع والآفاق	بوشوشة محمد / جامعة باتنة 01		136-119
واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية- عرض تجارب بعض الدول-	بن فريحة نجاة / جامعة الجيلالي بونعامة نصاح سليمان / جامعة الجيلالي بونعامة		154-137
دور الكلمة المنقولة في التأثير على نية شراء خدمات الإقامة. دراسة حالة عينة من الأساتذة الجامعيين.	وزاني محمد / جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة		172-155
Sustainable Tourism Marketing	Meddas Ouahiba / University Djillali Liabes , Sidi bel Abess Kharroubi Mohamed/ University Mustapha Stambouli, Mascara		187 -173
الجهود المبذولة لترقية واستدامة السياحة الصحراوية بالجزائر	ط د /بلغيث امينة / جامعة تونس المنار- تونس		201-188
نمط تسيير العقار الصناعي وانعكاساته على التنمية المحلية في الجزائر	د. روشو عبدالقادر / المركز الجامعي تيسمسيلت		215-202
نحو إدارة سلاسل الإمداد في المؤسسات الاقتصادية كأساس محوري لدعم أبعاد التنمية المستدامة -دراسة حالة مؤسسة حسناوي بسيدي بلعباس-	زرادنة محمد / جامعة سيدي بلعباس قازي أول محمد شكري / جامعة سيدي بلعباس		231-216
اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر وتونس-	سلطان كريمة / جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة بوعفار آمال / جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة		247-232

Modern Economic and Sustainable Development

LMESD

Review

Published by
"the Laboratory of Modern Economic and Sustainable Development"
LMESD

University centre of Tissemsilt

Volume 03 – ISSUE 01
DECEMBER 2020

revue.mesd@gmail.com
http://www.cuniv-tissemsilt.dz/index.php/mesd/
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602
International Standard Serial Number: ISNN: 2710-8589
Electronic International Standard Serial Number: E-ISSN: 2716-8743
Legal deposit : December-2018

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Center Ahmed bin Yahya Al-Wancharissi
Tissemsilt

Modern Economic and Sustainable Development review

Approved Scientific international Semestrial review And specializing in economic field

Published by
The laboratory of Modern Economic and sustainable development
Institute of Economics, Business and Management Sciences

Volume 03 – issue 01– DECEMBER 2020

International Standard Serial Number: ISNN: 2710–8589
Electronic International Standard Serial Number: E–ISSN: 2716–8743
Legal deposit : December–2018

واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية- عرض تجارب بعض الدول-

The reality of economic diversification in the Arab countries

- Presenting the experiences of some countries -

بن فريحة نـجاة[1]، نصاح سليمان [2]

Benfreiha nadjat [1], nessah slimane [2]

جامعة الجيلالي بونعامة (الجزائر)؛ مخبر الصناعة التطور التنظيمي للمؤسسات والإبداع

؛ben_nadjat@yahoo.com؛

جامعة الجيلالي بونعامة (الجزائر)؛ مخبر الصناعة التطور التنظيمي للمؤسسات والإبداع؛

؛***nnessah1981@gmail.com***

تاريخ الاستلام: 2020/09/18 **تاريخ القبول**: 2020/11/14 **تاريخ النشر**: 2020/12/15

الملخص:

نظرا لما أصبحت تعانيه اقتصاديات الدول العربية من هزات عنيفة وتدهور جراء اعتمادها على قطاع اقتصادي واحد فقط خاصة الدول النفطية، أصبح لزاما على هذه الدول انتهاج طرق جديدة والاعتماد على قطاعات أخرى من خلال انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي حيث تسعى الدول من خلاله إلى تطوير المنتجات وزيادة الاستثمار وتوسيع نطاق الدخول إلى الأسواق العالمية، وذلك بالاعتماد على قطاعات أخرى كالزراعة والسياحة والتصنيع وغيرها من القطاعات التي تحقق قيمة مضافة من أجل الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة لاقتصاديات الدول العربية.

كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي – الدول النفطية– الاستثمار– القطاعات الاقتصادية.

تصنيفاتJEL: P4، N5، E2، M2.

Abstract:

As the economies of the Arab countries are suffering from violent shocks and deterioration due to dependence on only one economic sector, especially the oil states , They have to adopt new ways and rely on other sectors through a policy of economic diversification , Where countries seek to develop products, increase investment and expand access to global markets Depending on other sectors such as agriculture, tourism, manufacturing and other sectors Which add value in order to achieve sustainable development for the economies of Arab countries

Keywords: *Economic diversification - Oil States - Investment - Economic sectors.*

JEL Classification Codes: P4, N5, E2 ,M2.

[1] **الباحث المرسل: بن فريحة نـجاة؛ الايمايل:** ben_nadjat@yahoo.com

مقدمة

تطمح الدول العربية إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج العالمي، خاصة مع ما عرفه الاقتصاد العالمي من تحولات عميقة إذ أصبح اهتمام الدول ينصب على تأمين مستوى معيشي راق إلى شعوبها، لذا أصبح لزاما على الدول انتهاج سياسة جديدة تضمن مستوى عال من الصحة والتعليم والخدمات ...الخ وذلك عن طريق التخلص من الاقتصاد بالاعتماد على قطاع واحد، وأصبح التنويع الاقتصادي هو الحل الأمثل الذي تسعى الدول إلى تحقيقه سواءا الدول النفطية وغير النفطية، فهو يساعد على زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة مشاريع جديدة وعبر مساهمة الأيدي العاملة من إنتاج السلع والخدمات للوصول إلى تحقيق تنمية حقيقية تتم بالاستدامة.

ولهذا نحاول في هذا البحث الإجابة عن التساؤل التالي: **ما واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية وغير النفطية، ومدى تحقيقها له؟**

وللإجابة على هذا التساؤل تم التطرق إلى:

1- مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته .
2- مؤشرات التنويع الاقتصادي.
3- واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية.

كما وتتجلى أهمية الدراسة في:

- كونها تتعرض لموضوع يحتل حاليا مدى كبير في اقتصاديات الدول.
- تدهور أسعار النفط مما أدى إلى ظهور أزمات اقتصادية كبيرة للدول المعتمدة على النفط في اقتصادها.

وتتمثل أهداف الدراسة في:

- إلقاء الضوء على التنويع الاقتصادي وإبراز مدى أهميته في اقتصاديات الدول.
- محاولة الوقوف على أهم المحطات التي مرت بها اقتصاديات بعض الدول العربية
- معرفة مدى وصول الدول العربية إلى تحقيق اقتصاد مستدام يعتمد على التنويع.

واعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لهذه الدراسة وهذا من خلال جمع البيانات والإحصائيات وتحليلها.

أولا. الإطار النظري للتنويع الاقتصادي:

يعرف التنويع الاقتصادي حسب المنظور الذي ينظر إليه من خلاله، نستعرض فيما يلي بعض تعاريفه:

1. تعريف التنويع:

يعتقد بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزء أساس من تنويع هياكل الإنتاج، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات[1]. إن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو أن تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات[2].

بصفة عامة، يقصد بمصطلح التنويع الاقتصادي أن على الدولة إنتاج وبالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات، ويتضمن هذا التعريف كذلك تنويع صادرات الخدمات مثل الخدمات الصحية، التعليم، السياحة، (هذا يعني دخول السياح للحصول على خدمات السياحة المحلية)، وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات[3].

2. أهمية التنويع بالنسبة للدول النفطية:

تكمن أهمية التنويع بالنسبة لدول النفطية في ما يلي[4]:

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، وتنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا.
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى.
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

3. أهمية التنويع في الرفع من النمو الاقتصادي:

يرى الكثير أن التنويع يقود إلى النمو الاقتصادي، وذلك للأسباب التالية[5]:

- تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية[6].
- تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي: من خلال تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات.
- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية[7].
- زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العم ورأس المال البشري[8] ، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي[9].
- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي.
- تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.
- رفع معدل التبادل التجاري: يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية، مع استقرار-أو ارتفاع – أسعار الواردات إلى تدني في مستوى معدل التبادل التجاري.
- توليد الفرص الوظيفية، ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة ويزيد من وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويقلص من معدلات البطالة.
- زيادة القيمة المضافة: يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر[10].
- تعزيز التنمية المستدامة: أثبتت بعض الدراسات أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة كامنة وراء ذلك ترتبط جميعها بضعف التنويع الاقتصادي[11].

4. قواعد التنويع الأساسية: نجد أن قواعد التنويع يمكن وضعها في الآتي[12]:

القاعدة الأولى: تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع الاقتصاد أو القطاع أو النشاط الاقتصادي.

القاعدة الثانية: قاعدة الموارد، وتتصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية التي يمكنها تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي.

5. مؤشرات قياس التنويع:

هناك مؤشرات أخرى تعتبر كأدلة على مستوى التنويع، تتعلق أساسا بأداء الاقتصاد الكلي وهي[13]:

- درجة التغير الهيكلي.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط.
- تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة، وتطور الصادرات غير النفطية وتكوينها.
- التوزيع القطاعي للقوى العاملة.
- نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي.
- توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص.

6. مساهمة التنويع الاقتصادي في زيادة في التحديث وزيادة فرص العمل في البلدان الأقل نموا:

يقترح الأونكتاد في منشوره، تقرير أقل البلدان نموا 2014 تحولا كبيرا في السياسات بهدف تطوير وتنويع الهيكل الاقتصادي لأقل البلدان نموا للحصول على منتجات أكثر تطورا وتحقق قيمة مضافة أعلى، وهذا يستلزم الابتكار وتطوير المهارات وتحويل الموارد بشكل كبير نحو منتجات وأنشطة أكثر تطورا. وتغيير السياسات هذا مهم بشكل خاص لأقل البلدان نموا التي تعتمد اعتمادا مفرطا على قطاع الاستخراج.

وأقل البلدان نموا هي مجموعة تضم 48 دولة، معظمها في إفريقيا جنوب الصحراء، اعترفت الأمم المتحدة بأنها تحتاج إلى التحول الاقتصادي لانتشال شعوبها من براثن الفقر.

وشهدت البلدان المصدرة للمنتجات المصنعة، ومعظمها في آسيا مثل بنغلاديش وكمبوديا، تغييرات سريعة في تكوين هيكلها الإنتاجي، حيث انخفضت نسبة التوظيف في قطاع الزراعة بمقدار 16%.

وهذا التحول دعمته زيادة كبيرة في إنتاجية العمل في قطاع الزراعة، بلغ معدلها 2% سنويا، وأتاحت تحولا تدريجيا للقوة العاملة نحو الصناعة والخدمات، وعززت إنتاجية العمل في قطاع الصناعة بدورها هذه الدينامية، حيث سجلت معدل نمو يزيد على 4 % في المتوسط في الفترة ما بين عامي 1991 و2012. وسجلت أقل البلدان نموا في آسيا أيضا أقوى زيادة في إنتاج الصناعة التحويلية (الذي زادت حصته في الإنتاج الإجمالي بمقدار 5%) وتفوقت على غيرها من أقل البلدان نموا بتحقيقها معدل نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ 3.3% أو أكثر سنويا.

أما في أقل البلدان نموا في إفريقيا، فقد نما نصيب الفرد من الإنتاج نموا بطيئا، حيث لم يتجاوز متوسط معدلات النمو السنوية 1.9%، وشهد ركودا في البلدان المتخصصة في تصدير المعادن، مثل زامبيا وغينيا. ولا غرابة في أن أقل البلدان نموا المتخصصة في تصدير المعادن لم تشهد سوى تغييرات محدودة أو تغييرات سلبية في الإنتاجية الزراعية (انخفاض بنسبة 1% سنويا فيما يتعلق بالبلدان المصدرة للمعادن على سبيل المثال) ولم تشهد تحولا يعتد به لهيكل التوظيف، حيث بلغ الهبوط في نسبة العمل الزراعي 7% في حالة أقل البلدان نموا في إفريقيا وكان معدوما في حالة أقل البلدان نموا المتخصصة في تصدير المعادن، وكما أن مجموعتي البلدان كلتيهما شهدتا هبوطا بنسبة 1% في حصة الصناعة التحويلية من الإنتاج الإجمالي[14].

ثانيا. تجارب الدول العربية في التنويع الاقتصادي:

1. التجربة الأردنية:

أظهر الأردن قدرة استثنائية ومتميزة في الحفاظ على حالة الثبات والتماسك الداخلي والقدرة على مواجهة التحديات، فبالنظر إلى معدلات النمو الاقتصادي خلال العقد الماضي وما قبله، يتضح جليا بأن متوسط الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة بين 2000 و 2009، بلغ ما نسبته (6.5%) وفي المقابل بلغ (2.5%) فقط خلال الفترة بين 2010 و2016 كما ارتفع إجمالي الدين العام

بمعدلات تجاوزت النمو الاقتصادي، لتصل نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي (95%) مع نهاية العام 2016، مقارنة مع ما كانت عليه هذه النسبة في عام 2010 والبالغة (61%)[15].

الشكل 01: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن:

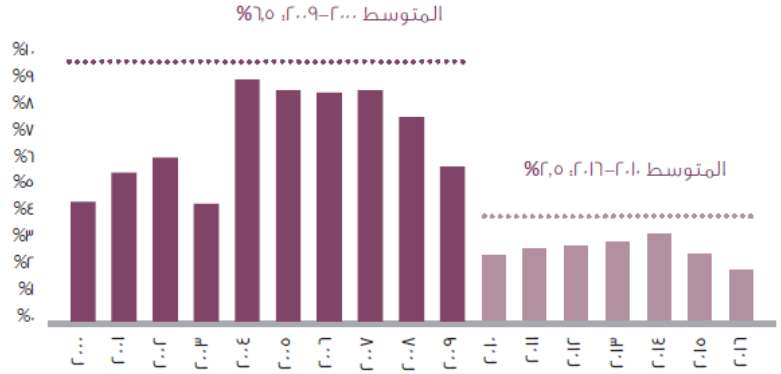

المصدر: خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني، 2018-2022، مجلس السياسات الاقتصادية، ص 5.

فبالإضافة إلى تواضع النمو الاقتصادي وارتفاع عبء الدين العام، ارتفعت معدلات البطالة تزامنا مع مسألة اللجوء السوري فقد وصلت نسبة البطالة إلى (15.65%) في 2016 مقارنة مع (16.5%) في عام 2010، حيث يستضيف الأردن 1.3 مليون لاجئ سوري، زادوا من الضغط على خدمات البنية التحتية وقطاعات التعليم والصحة وغيرها من القطاعات التي توفر الخزينة مخصصات دعم لها، وكانت أبرز المؤشرات على النحو التالي:

- حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نموا بنسبة (2.8%) في عام 2013، مقبل نمو مستهدف نسبته (3.3%).
- بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 3652.6 دينار عام 2013، مقابل 3692 دينار مستهدف.
- وصل معدل التضخم، مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، خلال عام 2013 ما نسبته (5.6%) مقابل (5.9%) مستهدف[16].

الشكل 02: تصنيف العاملين الأردنيين حسب مجال النشاط الاقتصادي:

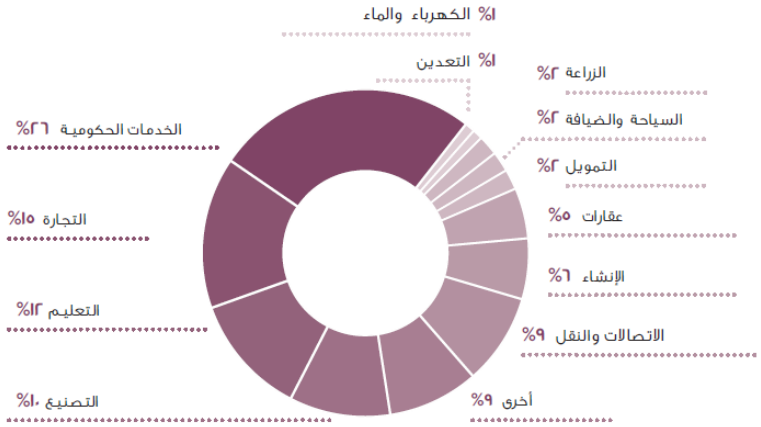

المصدر: خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني، 2018-2022، مجلس السياسات الاقتصادية، ص 7.

يوضح الشكل أن نسبة العمالة الأردنية متجهة تماما نحو الخدمات الحكومية بنسبة 26% يليها قطاع التجارة والتعليم بنسب 15% و 16% على التوالي ثم يليها قطاع التصنيع بنسبة 10%، والسياحة والزراعة بنسب متساوية تقريبا، نلحظ أن العمالة الأردنية بدأت تتجه أكثر إلى قطاعات أخرى غير الحكومية، مما يساعد الدولة على الرفع من مستوى الاقتصاد والتنويع في الصناعات.

الشكل 03: مساهمة القطاعات في النمو:

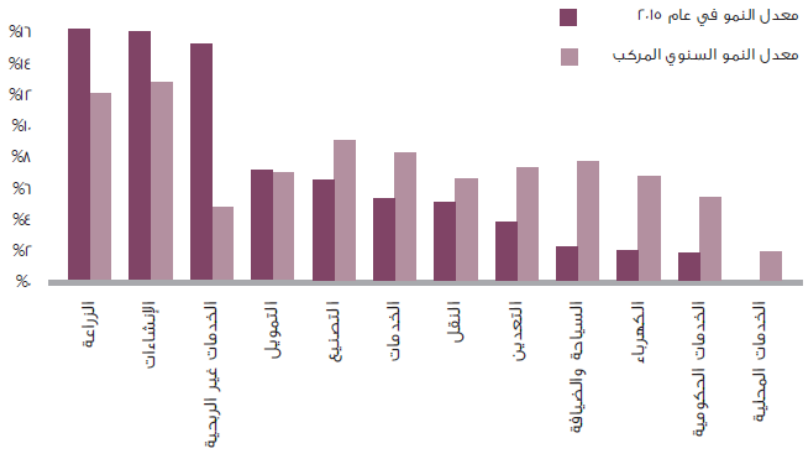

المصدر: خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني، 2018-2022، مجلس السياسات الاقتصادية، ص 7.

يوضح الشكل أهم القطاعات المساهمة في نمو الاقتصاد الأردني حيث تساهم الزراعة والإنشاءات والخدمات الغير ربحية بأعلى نسب تتمثل ما بين 16% إلى 15% في معدل النمو لعام 2015، بينما تساهم السياحة والتصنيع بنسب تتراوح بين 9% إلى 6% من معدل النمو في المملكة الأردنية.

الشكل 04: مساهمة القطاعات في الاقتصاد الأردني:

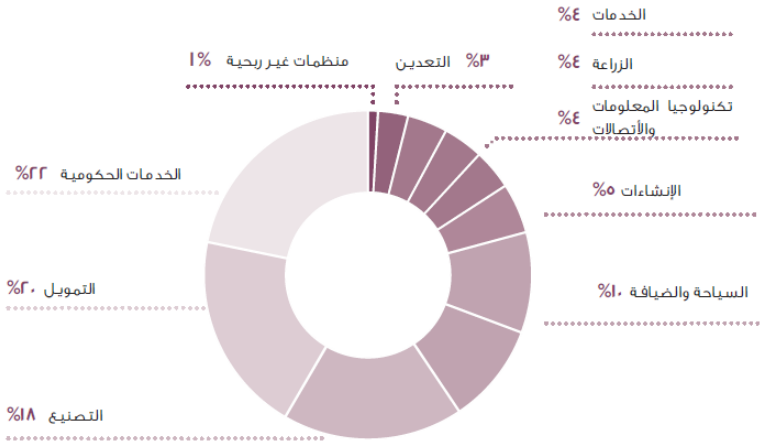

المصدر: خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني، 2018-2022، مجلس السياسات الاقتصادية، ص 8.

تتركز المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن في خمسة قطاعات رئيسية مرتبة حسب قيمة المساهمة: الخدمات الحكومية والتمويل والصناعة والنقل والسياحة، كما تقدم بعض القطاعات إلى جانب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مساهمات كبيرة في التوظيف وتوفير العملة الصعبة للأردن وتعزيز الصادرات الأردنية، وكما يوضح الشكل فإن قطاع الخدمات الحكومية والتمويل تهمين على تركيبة الاقتصاد الأردني في الوقت الراهن، ولا يمكن لأي منهما أن يكون محركا للنمو في السنوات القادمة، مما يعني بأن حوالي (50%) فقط من الاقتصاد يركز على القطاعات الإنتاجية والمحفزة للنمو.

جدول 01: أهم المؤشرات الإحصائية:

مؤشرات اقتصادية	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات الوطنية من السلع والخدمات (مليون دينار) *	7810.8	6906.3	8280.6	8879.5	9308.4	9288.9	10232.1	9248.7	**8681.7
مجموع المعاد تصديره (مليون دينار) *	1201.9	947.2	773.2	878.7	849.9	812.8	790.2	763.8	**963.0
المستوردات من السلع والخدمات (مليون دينار) *	13646.0	11685.6	12951.4	15123.8	16312.6	17162.2	17739.4	16112.8	**15333.6
الميزان التجاري من السلع والخدمات (مليون دينار) *	-4633.3	-3832.1	-3897.6	-5365.6	-6154.3	-7060.5	-6717.1	-6100.3	**-5688.9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دينار)	2665.5	2828.1	3069.2	2928.2	2957.5	2939.6	2889.3	2786.6	2801.1
**معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية اولية (%)	28.5	8.5	10.9	9.1	7.3	8.6	6.6	4.7	3.0
**معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة (%)	7.2	5.5	2.3	2.6	2.7	2.8	3.1	2.4	2.0
الدخل الممكن التصرف به وتخصيصاته (الدخل المتاح) (مليون دينار)	17717.8	18628.0	...	...	...	...	...	...	...
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (مليون دينار)	4342.9	4254.2	4427.5	4430.5	4752.6	...	...	...	...
الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص (مليون دينار)	12403.0	12688.4	14150.6	17596.1	18964.6	...	...	...	...
الإنفاق الإستهلاكي النهائي العام (مليون دينار)	3363.6	3699.5	3809.8	3916.2	4200.9	...	...	...	...
التغير في المخزون (مليون دينار)	318.7	193.7	359.5	323.6	347.2	...	...	...	...
**نسبة مساهمة قطاع الصناعة الإستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي اولية (%)	24.2	21.2	20.1	20.9	19.8	19.4	19.4	19.19	18.4
**نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي اولية (%)	2.4	2.7	3.0	2.9	2.8	3.0	3.3	3.7	3.8
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (100=2010)	96.09	95.38	100.0	104.17	108.87	114.12	117.43	116.40	115.5
معدل التضخم (%)	14.0	-0.7	4.8	4.2	4.5	4.8	2.9	0.88-	-0.78
الإنفاق الإستهلاكي الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	101.1	96.9	95.7	105.1	105.1	...	...	...	...
التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (%)	27.9	25.2	23.6	21.6	21.6	...	...	...	...
الفائض (العجز) في الحساب الجاري/ ميزان المدفوعات (مليون دينار) *	-1457.2	-882.9	-1336.3	-2098.8	-3344.9	-2487.7	-1851.7	-2461.7	**-2563.5

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي الأردني لسنة 2016 ، 2016، ص 6.

نلحظ من خلال الجدول ارتفاع قيمة الصادرات من 7810.8 مليون دينار عام 2008 إلى 10232.1 مليون دينار في عام 2014 لتنخفض قيمتها إلى 8681.7 مليون دينار في عام 2016، كما عرفت قيمة الواردات تغيرات طفيفة من عام 2008 إلى غاية 2014 لتنتقل من قيمة 13646 مليون دينار لتصل إلى 17739.4 مليون دينار في عام 2014، لتنخفض إلى قيمة 15333.6 مليون دينار في عام 2016.

2. تجربة المملكة العربية السعودية:

أ- الخطوات المتبعة في المملكة نحو التنويع:

- تركيز خطط التنمية المتعاقبة والسياسات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.
- تطور التجارة من تجارة محدودة موسمية (كموسم الحج) إلى تجارة تقوم على أسس اقتصادية ثابتة .
- زيادة مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات (مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وشركات الطيران، والخدمات البريدية السكك الحديدية والمدن الصناعية ...).
- توسع القاعدة الصناعية في المملكة توسعا كبيرا، ومساعدة القطاع من خلال القروض الصناعية.
- إنشاء وتطوير العديد من المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة، وتزويدها بكافة الخدمات والمرافق، إضافة لإنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية عام 2001م.
- تركيز الحكومة على تنمية الموارد البشرية.
- توفر المملكة المؤسسات التعليمية الأساسية الحكومية والخاصة ومرافق البحث والتطوير.
- تحسن قيمة الصادرات غير البترولية للمملكة العربية السعودية حيث تشير أحدث الإحصائيات أن قيمة الصادرات غير البترولية بلغت خلال شهر يونيو من عام 2016 (14261) مليون ريال.
- ما جاء في رؤية المملكة 2030 والتي من أهم أهدافها:

- رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من 1% إلى 5%.
- زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من 163 مليارا إلى 1 ترليون ريال سنويا.
- رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.
- ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35%[17].

ب- بعض لمؤشرات الاقتصادية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

تطور الصادرات للمملكة العربية السعودية:

- بلغ إجمالي صادرات المملكة العربية السعودية خلال عام 2015 (763.313) مليون ريال بانخفاض مقداره (520.908) مليون ريال عن العام السابق 2014 الذي بلغ (1.284.122) مليون ريال كما بلغت الصادرات غير النفطية عام 2015 (189.901) مليون ريال بانخفاض مقداره (27.129) مليون ريال.
- أهم السلع غير البترولية المصدرة هي (الدائن ومصنوعاتها والمنتجات الكيماوية والأسمدة)
- احتلت الصين الشعبية المرتبة الأولى للصادرات السعودية بقية (90.069) مليون ريال.

ج- تطور الواردات للمملكة العربية السعودية:

من بين أهم النتائج المقدمة عن تطور الواردات في المملكة هي:

- بلغ إجمالي واردات المملكة خلال عام 2015م (655.033) مليون بارتفاع مقداره (3.157) مليون ريال عن العام السابق 2014 ومن أهم السلع المستورد هي (الآلات والأجهزة، والمعدات الكهربائية، معدات النقل، والمواد الغذائية).
- احتلت الصين المرتبة الأولى في الواردات للمملكة بقيمة (92.398).
- بلغ حجم التبادل التجاري خلال عام 2015م (1.418.346) مليون ريال بانخفاض مقداره (517.651) مليون ريال عن العام السابق كما بلغ الفائض في الميزان التجاري خلال عام 2015م (108.380) مليون ريال بانخفاض (523.966) مليون ريال عن العام السابق.
- احتلت الصين المرتبة الأولى في حجم التبادل التجاري لعام 2015م بقيمة (184.467) مليون ريال.

كما يبين الجدول الموالي تطور الصادرات والواردات من عام 2006 -2015م للمملكة:

الجدول 02: تطور الصادرات والواردات (2006- 2015م)

البند	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات القيمة مليار ريال	791.3	874.4	1175.5	721.1	941.8	1367.6	1456.5	1409.5	1284.1	763.3
الصادرات نسبة التغير السنوي %	16.9	10.5	34.4	36.7-	30.6	45.2	5.6	3.2 -	8.9-	40.6-
الواردات القيمة مليار ريال	261.4	338.1	431.8	358.3	400.7	493.4	583.5	630.6	651.9	655.0
الواردات نسبة التغير السنوي %	17.2	29.3	27.7	-17.5	11.8	23.1	18.3	8.1	3.4	0.5

يوضح الجدول حركة صادرات وواردات المملكة العربية السعودية خلال عام 2006 إلى غاية 2015 ويترجمها الشكل البياني التالي:

الشكل رقم05: تطور صادرات المملكة (2006- 2015م):

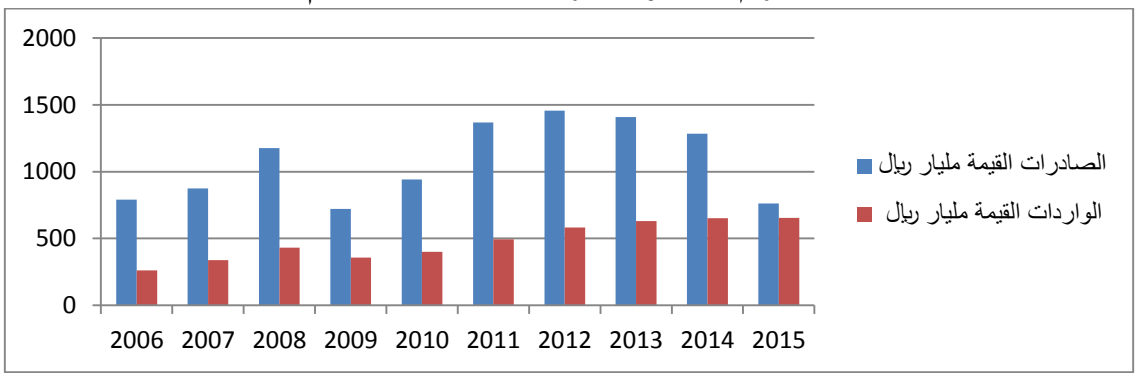

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم02

حيث نلاحظ أن صادرات المملكة بلغت أقصى قيمة لها (1456.5 مليار ريال) في عام 2012 لتعرف تراجعا تدريجيا إلى غاية (763.3 مليار ريال) في عام 2015، بينما شهدت الواردات ارتفاعا تدريجيا لم يعرف تنازلا منذ عام 2010 لتصل إلى 655 مليار ريال في عام 2015.

كما وبلغت قيمة صادرات وواردات المملكة العربية السعودية في أكتوبر من عام 2016 (67.392) مليون ريال و(39.498) مليون ريال على التوالي، مما أدى إلى وجود فائض في الميزان التجاري قدره (27.895) مليون ريال، مقابل عجز قدره 3.410 مليون ريال في الشهر المماثل من عام 2015.

حيث بلغ الرقم القياسي العام لقيمة الصادرات لعام 2015م (49.9) أما في عام 2014م فقد بلغ (86.9)، وبلغ الرقم القياسي العام لقيمة الواردات لعام 2015 (112.3) أما في عام2014م فقد بلغ (110.8)[18].

الجدول رقم 3 : الأقسام الرئيسية الأكثر تأثيرا على الرقم القياسي العام لمتوسط قيمة الصادرات

القسم	نسبته من إجمالي قيمة الصادرات لعام 2015	نسبته من إجمالي قيمة الصادرات لعام 2014	الرقم القياسي لمتوسط قيمة الوحدة للقسم سنة الأساس 2012 =100	
			2015 م	2014م
المنتجات المعدنية	78.6	85.2	45.9	87.4
منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها	7.9	5.8	78.5	100.5
لدائن المطاط ومصنوعاتها	7.8	5.6	87	106.9
إجمالي النسبة	94.3	96.6		
الرقم القياسي العام لمتوسط قيمة الوحدة للصادرات			51	89.6

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، 2016، ص131.

الشكل 6: نسبة أهم الأقسام الرئيسية من إجمالي قيمة الصادرات

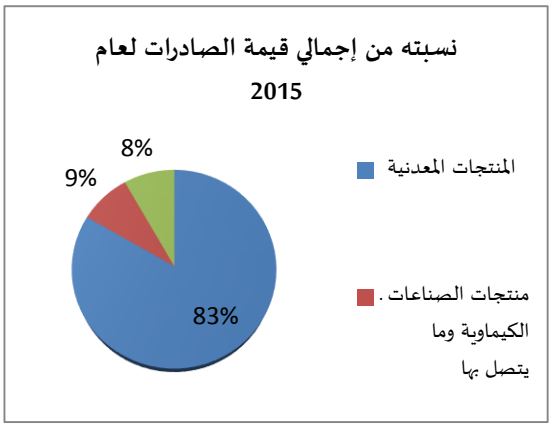

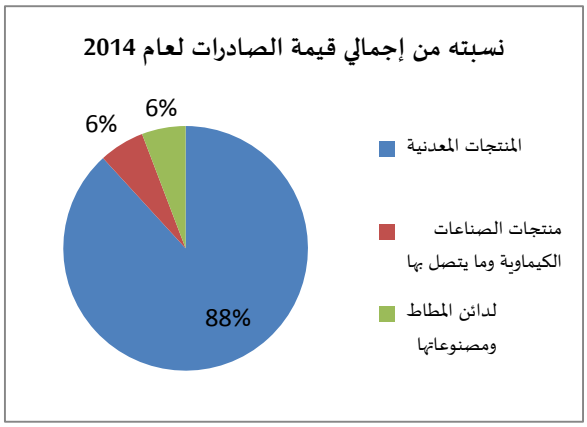

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 03

جدول 4: أهم مؤشرات نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

الفترة	الصادرات غير النفطية		الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي		نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
	مليون ريال	التغير السنوي %	مليون ريال	التغير السنوي %	
الربع الأول 2015	47742	- 13.3	467921	14.1	10.20
الربع الثاني 2015	48081	-14.4	429393	9.8	11.20
الربيع الثالث 2015	46166	-16.9	435090	6.2	10.61
الربيع الرابع 2015	47912	-4.6	398970	1.0	12.01
الربيع الأول 2016	41973	-12.1	444315	-5.5	9.45
الربيع الثاني 2016	45387	- 5.6	433821	1.0	10.46

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، 2016، ص133.

الشكل 7: مؤشرات نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

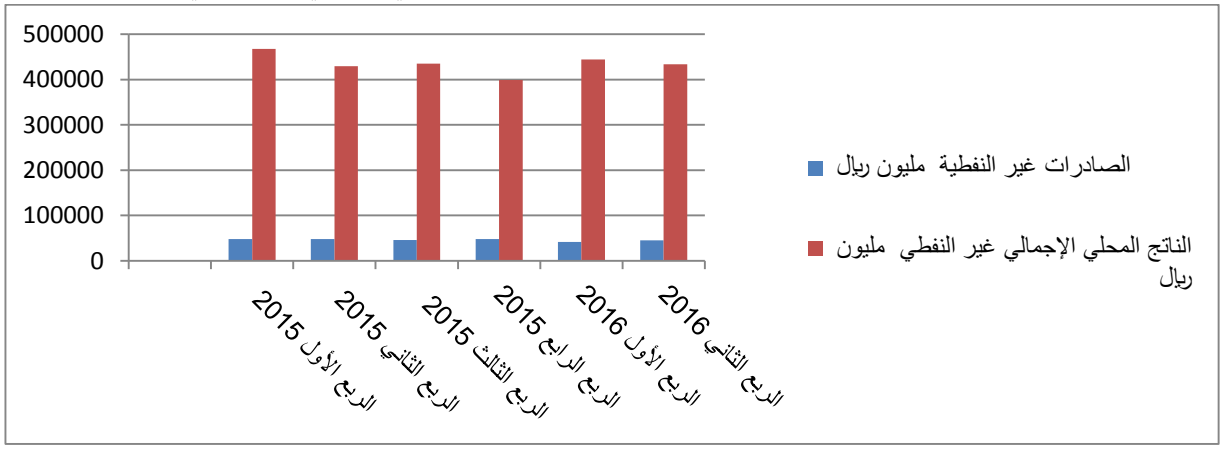

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 04.

الجدول 05: الناتج المحلي للأسعار الثابتة والجارية

البيان	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010م	2.545.236	2.580.820
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010م	4.11	1.40
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2010م	2.444.090	2.398.564
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2010م	-13.83	-1.86

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الكتاب الإحصائي للملكة العربية السعودية 2016 .

الشكل 8: الناتج المحلي للأسعار الثابتة والجارية

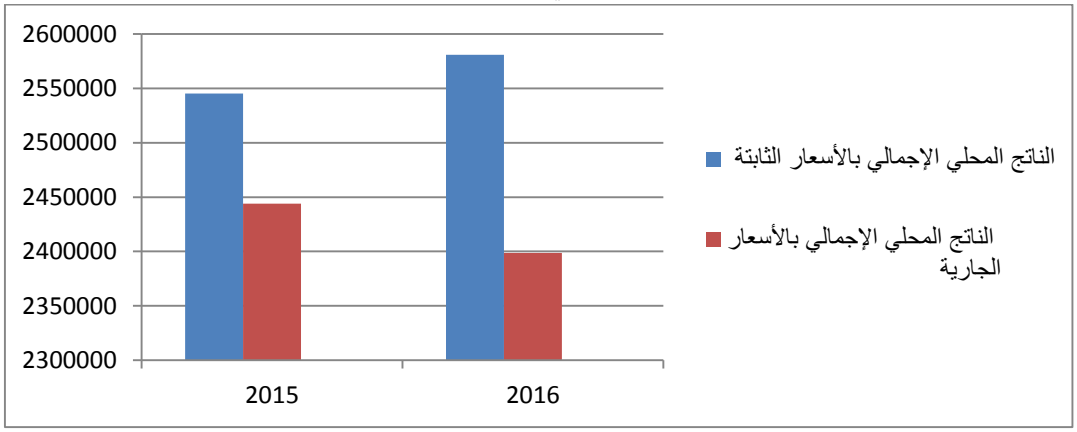

المصدر: من إعداد الباحثين

ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2016م حيث بلغت (2.580.820) مليون ريال محققا نموا بلغت نسبته (1.40%) مقارنة مع قيمته في العام السابق البالغة (1.545.236) مليون ريال. كما تشير البيانات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 قد شهد انخفاضا في قيمته بالأسعار الجارية مقارنة بما كان عليه في العام السابق حيث انخفضت قيمته إلى (2.398.564) مليون ريال وبنسبة (1.86%) مقارنة بقيمته في عام 2015م البالغة (2.444.090) مليون ريال.

الجدول 6 : مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي :

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مساهمة الصناعة	58.03	58.03	62.54	49.83	53.81	59.51	58.58	55.23	52.11	

المصدر: من إعداد الباحثين

شهدت حصة الصناعة ارتفاعا في المملكة العربية السعودية إلى غاية 2012 باستثناء عام 2009 حيث انخفضت إلى نسبة 49.83%، لتصل إلى أعلى نسبة لها في عام 2011 بـ 59.51%.

3. تجربة الإمارات العربية المتحدة :

أ- الخطوات المتخذة نحو التنويع:

- إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة
- سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنوع الاقتصادي.
- سياسة تجارية مفتوحة وسعر صرف مربوط بالدولار
- عبء ضريبي منخفض جدا للشركات

- إنشاء خدمات ذات جودة عالية (الخدمات المالية والنقل والطاقة المتجددة والسياحة الثقافية)
- إنشاء منطقة تجارة حرة لتطوير القدرات التصديرية (دبي) .
- إدراج عدة استراتيجيات وهي رؤية الإمارات 2012 ورؤية أبو ظبي 2030 وخطة دبي 2015، وإستراتيجية الاقتصاد الأخضر 2012.
- أما مجال الطاقة المتجددة فقد أنشأت شمس 1 التي تعتبر أكبر محطة طاقة شمسية مركزة في العالم، ومحطة إنتاج الطاقة من النفايات في أبو ظبي، والحديقة الشمسية في دبي، ومبادرة مصدر المدينة البيئية الأكثر استدامة في العالم، كما تم توقيع اتفاقيات التعاون النووي مع كوريا الجنوبية لإنشاء أربع محطات للطاقة النووية.
- وفي مجال الطاقة تم إطلاق مؤسسة الإمارات للطاقة النووية، وشركة أبو ظبي لطاقة المستقبل[19].

تشير المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية لدولة الإمارات منذ بدء تكوينها إلى قفزات ايجابية هائلة ومعدلات نمو قياسية تحققت بفضل سياسات اقتصادية حكيمة وذلك على النحو التالي:

الشكل 09: تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات:

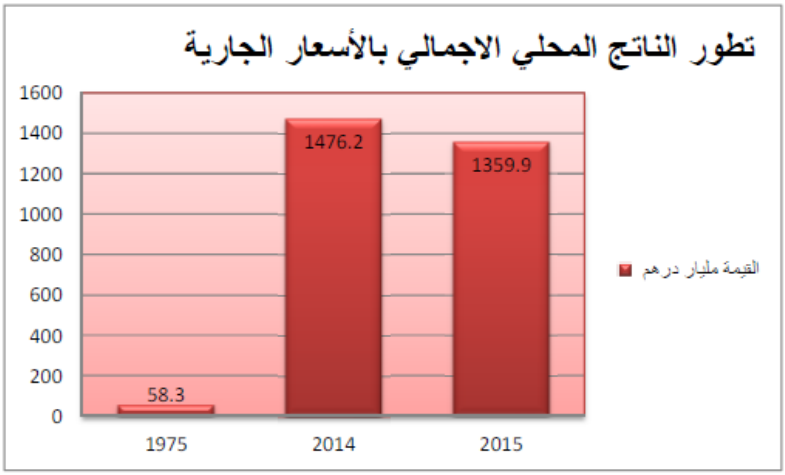

المصدر: أحمد ماجد وندى الهاشمي، أغسطس 2016، ص 7.

من الشكل نلاحظ أنه انتقل حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الجارية من 58.3 مليار درهم عام 1975، إلى 1476.2 عام 2014 بمتوسط معدل نمو بلغ 13.4% ثم إلى 1359.9 مليار درهم في العام 2015 بمتوسط معدل نمو بلغ 12.9%.

الشكل 10: تطور الناتج المحي الإجمالي بالأسعار الثابتة لدولة الإمارات:

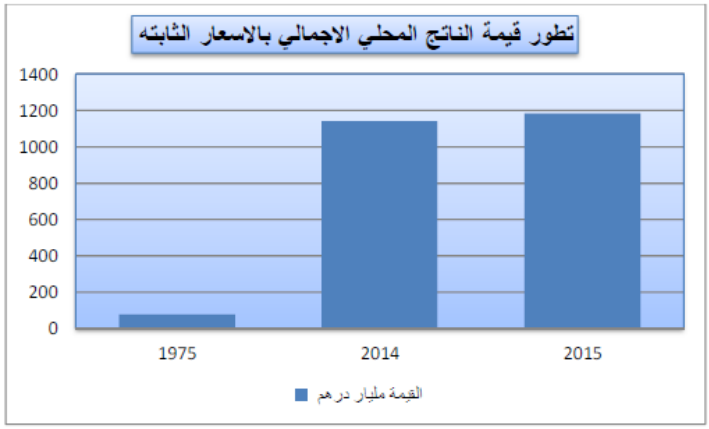

المصدر: أحمد ماجد وندى الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

من الشكل نلاحظ تضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الثابتة، من حوالي 77.5 مليار درهم في عام 1975 إلى 1414.7 مليار درهم عام 2014، ثم إلى 1184.7 مليار درهم في العام 2015 بمتوسط معدل نمو بلغ 7.1%.

الشكل 11 : الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة:

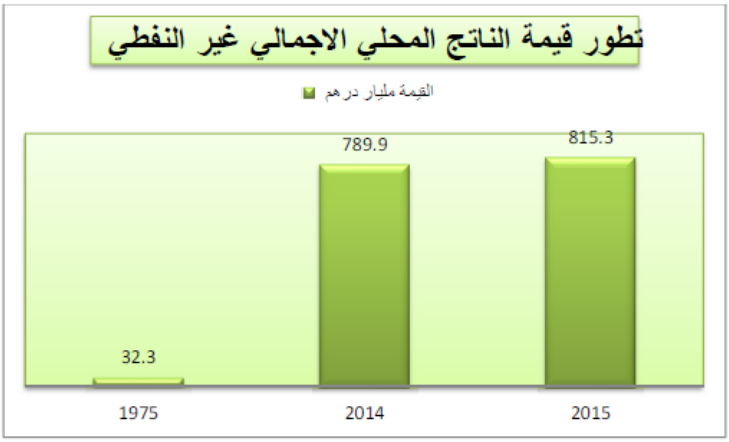

المصدر: أحمد ماجد وندى الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

من الشكل نلاحظ انتقال حجم الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة، من حوالي 32.3 مليار درهم تشكل 41.7% في عام 1975، إلى 815.3 مليار درهم تشكل 68.8% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الثابتة في العام 2015 وبمتوسط معدل نمو بلغ 8.4%، ما أدى إلى تراجع اعتماد الدولة حاليا على النفط وأصبح يشكل 31.2% من ناتجها الإجمالي بالأسعار الثابتة فقط، والباقي يتأتى من قطاعات حيوية أخرى كالتجارة، والخدمات والعقارات والسياحة والصناعات التحويلية[20].

ب- حجم التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2012- 2016):

بلغ حجم التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2016 نحو 1078.9 مليار درهم، مقارنةً ب 1059 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2015 ، مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً ونسبته وصلت إلى 1.9 % ، بينما انخفضت نسبه زيادة التبادل التجاري خلال عام 2015 ، عما كانت عليه خلال نفس الفترة من عام 2014 ، بنسبه وصلت إلى 1.2 % ، بينما ارتفعت نسبه زيادة التبادل التجاري خلال عام 2014 ، عما كانت عليه خلال نفس الفترة من خلال عام 2013 ، وبنسبه وصلت إلى 0.7 %، كما وارتفعت نسبة التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة مع العالم الخارجي والخاص بقيمة التبادل التجاري خلال نفس الفترة من عام 2013 ، وبنسبة 0.9 % عما كانت عليه خلال عام 2012 ، ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع الحاد الذي شهدته حركة الصادرات وإعادة التصدير الخاص بالدولة، من جانب آخر تعتبر نسبة حجم التبادل التجاري إلى الناتج المحلي من النسب العالية حيث يشكل ما نسبته 84.2 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2016 ، ويلقي الرسم البياني التالي الضوء على تطور ارتفاع قيم التبادل التجاري خلال الخمسة أعوام الأخيرة[21].

الشكل 12: حركة الصادرات والواردات غير النفطية وإعادة التصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة (2012-2016):

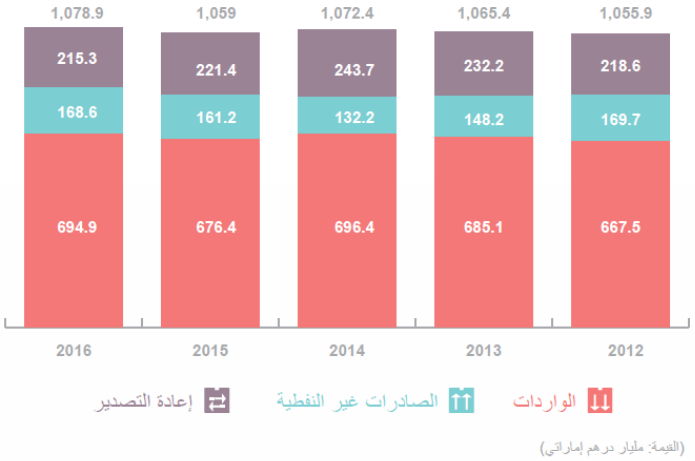

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، جويلية 2017، ص 7.

التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين عامي 1981 و 2015 (مليار درهم):

الجدول 07: حركة التجارة الخارجية لدول الإمارات (1981 -2015 مليار درهم):

بيان	1981	2015	متوسط النمو خلال الفترة 1981-2015%
إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية	41.1	1059.0	% 9.7
إجمالي الصادرات غير النفطية	5.5	382.6	%12.9
إعادة التصدير	3.8	221.4	%12.3
الصادرات غير النفطية	1.7	161.2	%13.9
الواردات	35.6	676.4	%8.8

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الإمارات للتنافسية والإحصاء (http://fcsa.gov.ae/ar-ae)

الشكل 13: حركة التجارة الخارجية لدول الإمارات (1981 -2015 مليار درهم):

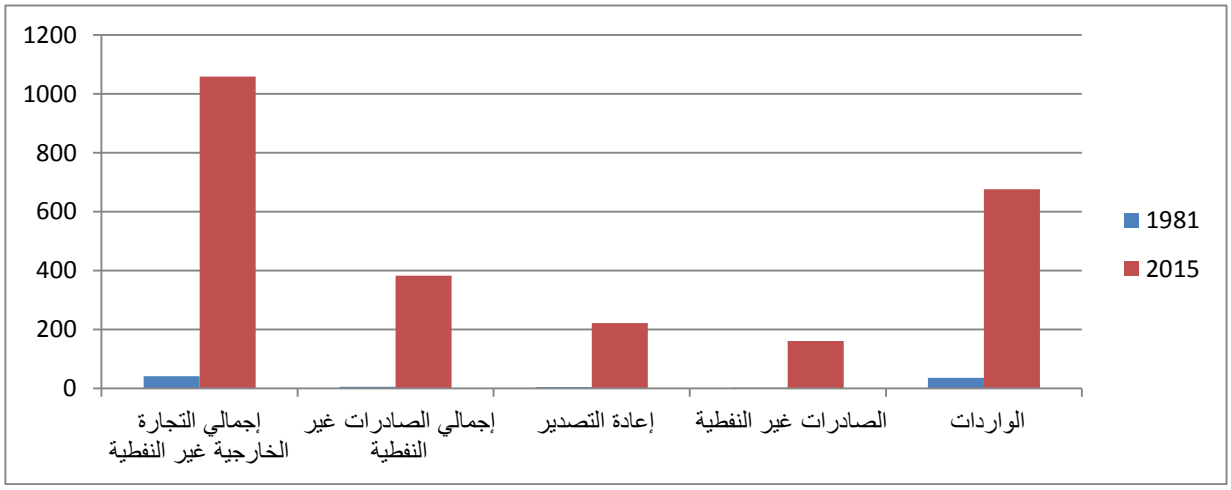

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات هيئة الإمارات للتنافسية والإحصاء .

من خلال الشكل البياني ومعطيات الجدول نلاحظ أن إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية تضاعف بنحو 26 ضعفا، كما تضاعف إجمالي الصادرات الغير النفطية بنحو 70 ضعفا، وتضاعف حجم إعادة التصدير بنحو 58 ضعفا، وتضاعف حجم الصادرات غير النفطية بنحو 95 ضعفا، وتضاعف حجم الواردات بنحو 19 ضعفا.

ج- تصاعد مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي:

يأتي اهتمام الدولة بتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية وخاصة الواعدة التي تحق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ويعول عليها في تفعيل سياسية تنويع مصادر الدخل مثل الصناعة والسياحة والتجارة والخدمات وخاصة اللوجيستية والطاقة الجديدة

والمتجددة والاتصالات والقطاع المالي والتي تطورت نسبة مجموع ناتجها المحلي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى 48.1% عام 2015[22]، والجدول التالي يمثل تطور أهم القطاعات غير النفطية للدولة الإمارات (2001- 2015).

الجدول08 : حركة تطور ناتج أهم القطاعات غير النفطية في الفترة (2001-2015) (مليار درهم):

القطاع /العام	2001	2005	2010	2015	متوسط معدل النمو السنوي %
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	379.4	663.3	1051.0	1359.9	% 9.5
ناتج الصناعات التحويلية	50.5	70.4	94.5	134.1	%7.2
ناتج الكهرباء والغاز والماء	6.3	12.6	25.7	44.8	%15.0
ناتج تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	67.6	90.1	131.9	174.3	%7.0
ناتج المطاعم والفنادق	9.6	13.4	21.6	35.6	%9.8
ناتج النقل والتخزين والاتصالات	29.2	52.2	89.5	131.7	%11.4
ناتج المشروعات المالية	20.0	42.2	74.0	132.8	%14.5

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على قاعدة بيانات هيئة الإمارات للتنافسية والإحصاء.

الشكل13 : حركة تطور ناتج أهم القطاعات غير النفطية في الفترة (2001-2015) (مليار درهم):

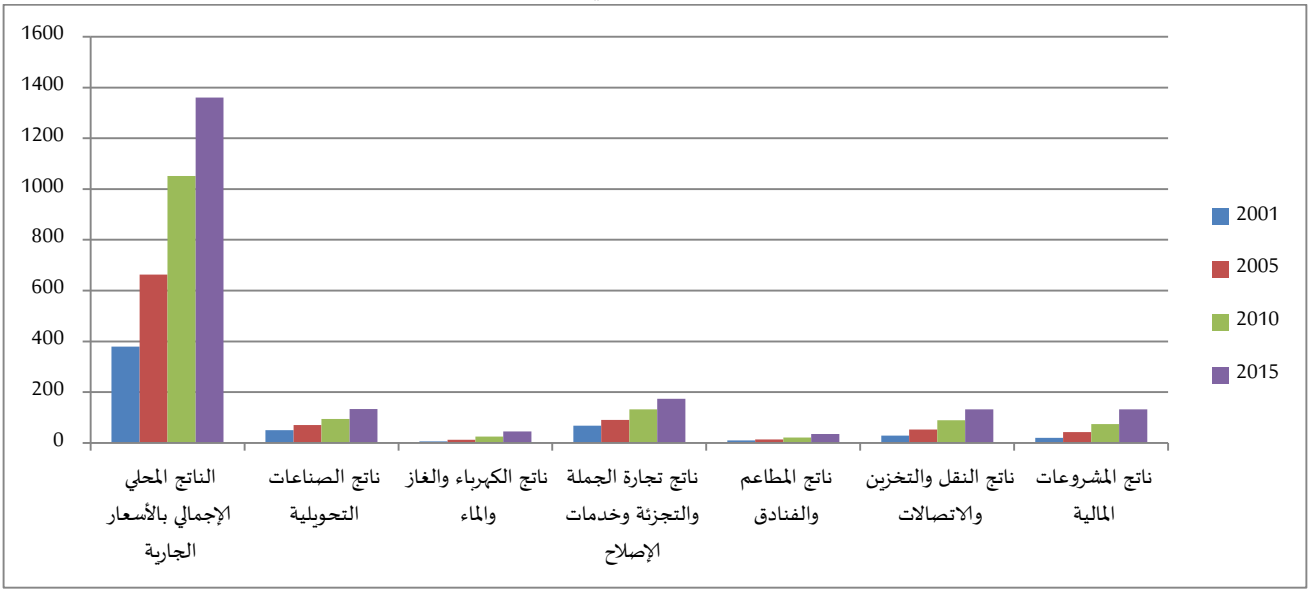

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08

من خلال الشكل البياني نلحظ ارتفاع كبير في ناتج الصناعات الغير نفطية ما بين عام 2001 إلى 2015 حيث انتقل ناتج الصناعات التحويلية من 50.5 مليار درهم عام 2001 إلى 134.1 مليار درهم في 2015، كذلك بالنسبة لباقي القطاعات، مساهمة بذلك في نقل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولة من 379.4 مليار درهم عام 2001 إلى 1359.9 مليار درهم في 2015.

خاتمة:

تشير احصائيات التنوع الاقتصادي للدول محل الدراسة إلى تطور كبير في مستوى تبنيه في الدول العربية ، حيث تمثلت أهم اهتمامات الدول محل الدراسة بتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية والتي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ويعول عليها في تفعيل سياسية تنويع مصادر الدخل خاصة قطاعات الخدمات ، وأدت تجارب الدول المعروضة في الدراسة تجاه التنويع الاقتصادي إلى:

- تطور مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، كقطاع الصناعات التحويلية، قطاع التعدين، قطاع التشييد والبناء.

- كما لوحظ ارتفاع ملحوظ في بعض الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي كقطاع التجارة والسياحة وخدمات المال.
- انخفاض اعتماد كل من دولة الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية على القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي.
- اعتمدت التجربة الأردنية والإماراتية والسعودية على إعطاء الأولوية لبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية المبنية على التنوع الاقتصادي والانفتاح على العالم.

قائمة المراجع:

- ✓ الجبوري نوري محمد عبيد كصب ، 2014، تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- ✓ ماجد أحمد و الهاشمي ندى، 2016 أغسطس ، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية، إدارة التخطيط ودعم القرار، مبادرات الربع الثالث، وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات.
- ✓ لزعر محمد أمين، 2014، سياسات التنويع الاقتصادي - تجارب دولية وعربية، برامج التدريب الذاتي عبر الانترنت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- ✓ لافي موزوك عاطف، 2013، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24.
- ✓ نشرة صحفية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،27 نوفمبر، 2014، الأونكتاد، تقرير جديد يشير إلى أن التحديث في أفل البلدان نموا يستلزم التنويع الاقتصادي وزيادة فرص العمل.
- ✓ خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني، 2018-2022، مجلس السياسات الاقتصادية.
- ✓ الهيئة العامة للإحصاء، 2016، التقرير السنوي، المملكة العربية السعودية.
- ✓ الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، جويلية 2017، تقرير تحليلي إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2016.
- ✓ الكتاب الإحصائي السنوي الأردني لسنة 2016 ،2016، دائرة الإحصاءات العامة، العدد 67.
- ✓ الخطيب ممدوح عوض ،2011 ، اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 18، العدد2.
- ✓ الخطيب ممدوح عوض،16- 17 فبراير، 2014، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض ، المملكة العربية السعودية.
- ✓ حسن فاطمة ، داود سلمى ،2015 ،واقع ومعوقات التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية لأثر الإنفاق العام على تنوع الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة للفترة 1995-2015 – مقارنة بتجارب دولتي ماليزيا والإمارات العربية المتحدة)، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنويع الاقتصادي، المملكة العربية السعودية.
- ✓ الجبوري حامد عبد الحسن، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، متوفر على موقع http://burathanews.com/arabic/studies/303451 تاريخ الاطلاع: 2018/03/08 .
- ✓ *Acemenglu and Zilibotti , March 1999, "Information Accumulation in Development," Journal of Economic Growth, Springer, 4(1).*
- ✓ *Heiko Hesse , 2008, "Export Diversification and Economic Growth", Working Paper No. 21,The International Bank for Reconstruction and Development.*

- ✓ *Berthelemy and Soderling , 2001, "The Role of Capital Accumulation, Adjustment and Structural Change for Economic Take-off. Empirical Evidence for African Growth Episodes", World Development, 29(2).*
- ✓ *Fenestra and al , 1999, "Testing Endogeneous Growth in South Korea and Taiwan", Journal of Development Economics, 60.*
- ✓ *Hvidt, 2013, "Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends", Kuwait Programme on Development, Governance and Globalization in Gulf States, Number 27.*
- ✓ *Paul G. Hare , July 2008, Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges , CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University ,Discussion Paper 2008/04.*

[1] محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي – تجارب دولية وعربية، برامج التدريب الذاتي عبر الانترنت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014.

[2] عاطف لافي موزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، 2013، ص 8.

[3] Paul G. Hare , Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges , CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University ,Discussion Paper 2008/04, July 2008

[4] حامد عبد الحسن الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، متوفر على موقع http://burathanews.com/arabic/studies/303451 تاريخ الاطلاع: 2018/03/08 .

[5] ممدوح عوض الخطيب، اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 18، العدد2، 2011 ، ص ص 203-231.

[6] Acemenglu and Zilibotti , "Information Accumulation in Development," Journal of Economic Growth, Springer, 4(1), March 1999, p5- 38 .

[7] Heiko **Hesse ,**"Export Diversification and Economic Growth", Working Paper No. 21,The International Bank for Reconstruction and Development, 2008.

[8] Berthelemy and Soderling , "The Role of Capital Accumulation, Adjustment and Structural Change for Economic Take-off. Empirical Evidence for African Growth Episodes", World Development, 29(2). 2001 , p323-343.

[9] Fenestra and al , "Testing Endogeneous Growth in South Korea and Taiwan", Journal of Development Economics, 60, 1999, p 317 -341.

[10] Hvidt, "Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends", Kuwait Programme on Development, Governance and Globalization in Gulf States, Number 27. 2013.

[11] ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض 16- 17 فبراير، 2014، ص 8.

[12] عاطف لافي موزوك، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[13] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2014، ص ص 35، 36.

[14] نشرة صحفية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد، تقرير جديد يشير إلى أن التحديث في أقل البلدان نموا يستلزم التنويع الاقتصادي وزيادة فرص العمل، 27 نوفمبر، 2014، ص 2.

[15] خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني، 2018-2022، مجلس السياسات الاقتصادية، ص 5.

[16] نفس المرجع، ص 5.

[17] فاطمة حسن، سلمى داود، ،واقع ومعوقات التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية لأثر الإنفاق العام على تنوع الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة للفترة 1995-2015 – مقارنة بتجارب دولتي ماليزيا والإمارات العربية المتحدة)، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنويع الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، 2015.

[18] الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، التقرير السنوي، 2016، ص125.

[19] فاطمة حسن، سلمى داود، مرجع سبق ذكره.

[20] أحمد ماجد وندى الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[21] الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، تقرير تحليلي إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال علم 2016 ، جويلية 2017، ص 6.

[22] أحمد ماجد وندى الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 12.